الأمم المتحدة

A/74/281

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٤٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مراجعة عمليات العنصر الدولي للدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لعمليات العنصر الدولي للدوائر الاستئنافية في محاكم كمبوديا من أجل تقييم ما إذا كانت تدعم بفعالية وكفاءة إنجاز ولاية العنصر.

وعموما، أحرز العنصر الدولي للدوائر الاستئنافية تقدما في تنفيذ ولايته عن طريق دعم إنجاز ثلاث قضايا، وتحديد تدابير لتعزيز الكفاءة وعمليات فعالة للتخفيف من تحديات التمويل، والتخفيض التدريجي لملاكه الوظيفي. وطبقت الآلية الإدارية التي تدعم دور الأمم المتحدة في الدوائر الاستئنافية، وهي المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف وعمليات مبسطة استجابة للاحتياجات التشغيلية المتغيرة. ومع ذلك، من الضروري رصد الامتثال لشرط أن يكون محامو الدفاع أعضاء في نقابات المحامين في بلدانهم واستعراض وتنقيح مذكرة التفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل توفير الدعم الإداري. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عدم تقديم أي توصية، يمكن لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تتواصل مع الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين من خلال مكتب الشؤون الإدارية التابع للدوائر الاستئنافية من أجل تحسين التقيد بالجداول الزمنية المحددة في خطط الإنجاز الفصلية للقضايا المتبقية، حيث كانت هناك بعض حالات التمديد مقارنة بالجداول الزمنية المتوقعة.

* A/74/150.

19-12928 (A) 280819 300819

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات لمعالجة المسائل التي أثيرت في المراجعة. وقبلت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر التوصيات وشرعت في اتخاذ إجراءات لتنفيذها.

ويتضمن مرفق هذا التقرير التعليقات الواردة من الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والشؤون المالية والميزانية، المراقب المالي، بشأن مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المراجعة.

أولا – معلومات أساسية

١ – عملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لعمليات العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا.

٢ – وأنشئت الدوائر الاستثنائية بموجب القانون المتعلق بإنشاء دوائر استثنائية في محاكم كمبوديا لمحاكمة الجرائم المرتكبة خلال فترة حكم كمبوتشيا الديمقراطية، بصيغته الصادرة في عام ٢٠٠١ والمعدلة في عام ٢٠٠٤، ووفقا للاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية الموقع في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وينظم الاتفاق التعاون بين الطرفين في تقديم كبار قادة كمبوتشيا الديمقراطية والأشخاص الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الجنائي الكمبودي والقانون الدولي الإنساني والعرف الدولي والاتفاقيات الدولية المعترف بها من قبل كمبوديا، التي ارتكبت خلال الفترة من ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٥ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، من أجل محاكمتهم. وبدأت الدوائر الاستثنائية أنشطتها في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وأصبحت تشتغل بكامل طاقتها بعد اعتماد قواعدها الداخلية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتتألف الدوائر الاستثنائية من ثلاث دوائر قضائية[(١)] ومكتبين قضائيين[(٢)]، فضلا عن مكتب إداري واحد. وتضم قضاة وموظفين كمبوديين ودوليين في العنصرين الوطني والدولي للمحكمة، على التوالي. وحكومة كمبوديا مسؤولة عن تكاليف العنصر الوطني، في حين أن العنصر الدولي يمول عن طريق التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي.

٣ – والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر هي الآلية الإدارية التي تدعم دور الأمم المتحدة في الدوائر الاستثنائية. ويرأسها منسق من الرتبة مد-١ يشغل أيضا منصب نائب مدير مكتب الشؤون الإدارية للدوائر الاستثنائية. والهدف الرئيسي من هذه الآلية هو تقديم المساعدة الدولية إلى الدوائر الاستثنائية وفقا للمادة ١٧ من الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا. وهي مسؤولة عن: (أ) أجور القضاة الدوليين، وقاضي التحقيق المشارك الدولي، والمدعي العام المشارك الدولي، ونائب مدير مكتب الشؤون الإدارية، وغيرهم من الموظفين الدوليين؛ (ب) تكلفة المرافق والخدمات؛ (ج) أجر محامي الدفاع؛ (ب) تكاليف سفر الشهود؛ (ه) ترتيبات السلامة والأمن؛ (و) تقديم مساعدة محدودة أخرى حسب ما هو ضروري لضمان السير السلس لعمل الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين.

٤ – والمراقب المالي هو مدير البرامج المعين للمشروع. ويقدم مكتب إدارة برامج تنمية القدرات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم الإداري والتنظيمي في إطار السلطة المفوضة من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، من خلال المراقب المالي. ويقدم مكتب الشؤون القانونية الدعم والمشورة القانونيين. وتقوم آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، من خلال مكتب الشؤون الإدارية التابع للدوائر الاستثنائية، بإعداد ميزانية

(١) الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية ودائرة المحكمة العليا.

(٢) مكتب قاضيي التحقيق المشاركين ومكتب المدعيين العامين المشاركين.

العنصر الدولي للدوائر. وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم الإداري لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر بموجب مذكرة تفاهم.

٥ - وتتألف آلية الحوكمة، التي يتم من خلالها توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف على العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية، من مجموعة الدول المهتمة، واللجنة التوجيهية، ومجموعة المانحين الرئيسيين. وتتألف مجموعة الدول المهتمة من نحو ٢٤ دولة عضوا، وهي مسؤولة عن تقديم الدعم المالي للدوائر الاستثنائية، والتداول بشأن ميزانية المشروع. وتتألف اللجنة التوجيهية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٨، من أعضاء من حكومة كمبوديا ومجموعة المانحين الرئيسيين، الذين هم المانحون الرئيسيون للدوائر الاستثنائية. وتعمل المجموعة باعتبارها آلية استشارية غير رسمية لمناقشة مسائل الميزانية والإدارة والمسائل التشغيلية الناشئة في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة التوجيهية الرسمية. وفي عام ٢٠٠٨، عيَّن الأمين العام خبيرا خاصا معنيا بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر ليقدم المشورة ويعزز إدارة وتنظيم العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية. وألغي هذا المنصب في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٦ - ووافقت مجموعة الدول المهتمة على ميزانية قدرها ١٦ مليون دولار للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية لعام ٢٠١٩، شملت الإذن بـ ١١٥ وظيفة (١١ مد-٢، و ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ١١ ف-٤، و ١٨ ف-٣، و ٦ ف-٢، و ١١ وظيفة لموظفين فنيين وطنيين، و ١١ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٤٢ وظيفة من الرتبة المحلية).

٧ - ومنذ إنشاء العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في عام ٢٠٠٦ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، تكبد نفقات قدرها ٢٦٣,٢ مليون دولار فيما يتعلق بالأنشطة المنوطة به. ومنذ عام ٢٠١٢، لم تكن التبرعات التي تم تلقيها كافية لتغطية النفقات. ولمعالجة سوء الوضع النقدي، أذنت الجمعية العامة للأمين العام، منذ عام ٢٠١٤، بالدخول في التزامات من أجل العنصر الدولي. ووضعت الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٧/٦٨ باء، و ٢٧٤/٦٩ ألف، و ٢٤٨/٧٠ ألف، و ٢٧٢/٧١ ألف، و ٢٦٢/٧٢ ألف، و ٢٨٩/٧٣ ألف، التي وافقت فيها على سلطة الدخول في التزامات في السنوات السابقة، حدودا لاستخدام هذه السلطة بحيث تُستخدم أولا التبرعات، ويعاد أي رصيد متبق في نهاية السنة إلى الميزانية العادية. ويبين الجدول ١ الوضع المالي للعنصر الدولي من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨.

الجدول ١

الوضع المالي للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

(بدولارات الولايات المتحدة)

السنة	الميزانية	التبرعات التي تم تلقيها (مضافا إليها الفوائد)	اعتمادات الميزانية العادية	الرصيد الافتتاحي	النفقات المدفوعة من التبرعات	النفقات المدفوعة من الاعتمادات	مجموع النفقات	الرصيد غير المنفق
٢٠١٤	٢٣ ٤٢١ ٩٠٠	١٦ ٧٨٥ ٣٠٠	–	٦٥٥ ٧٠٠	٢١ ٧٢٨ ١٠٠	–	٢١ ٧٢٨ ١٠٠	–
٢٠١٥	٢٧ ٠٩٦ ٦٠٠	١٧ ٦٤٧ ٢٠٠	١٢ ١٠٠ ٠٠٠	(٤ ٢٨٧ ١٠٠)	١٣ ٣٦٠ ١٠٠	١٠ ٦٧٨ ٤٠٠	٢٤ ٠٣٨ ٥٠٠	١ ٤٢١ ٦٠٠
٢٠١٦	٢٥ ٦٩٧ ٧٠٠	١٣ ١٤١ ٢٠٠	١٠ ٩٢٦ ٨٠٠	–	١٣ ١٤١ ٢٠٠	١٠ ٤٠٧ ٧٠٠	٢٣ ٥٤٨ ٩٠٠	٥١٩ ١٠٠
٢٠١٧	٢٣ ٧٦٣ ٠٠٠	٩ ٤٧٤ ١٠٠	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	–	٩ ٤٧٤ ١٠٠	١٠ ٦١٩ ٠٠٠	٢٠ ٠٩٣ ١٠٠	٣٨١ ٠٠٠
٢٠١٨	١٧ ٧١٣ ٧٠٠	٨ ٥١٢ ١٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	–	٨ ٥١٢ ١٠٠	٦ ٨٥٦ ٢٠٠	١٥ ٣٦٨ ٣٠٠	١ ١٤٣ ٨٠٠

٨ - وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، أكملت الدوائر الاستئنائية النظر في ثلاث قضايا، مما أدى إلى إدانة شخص واحد في القضية ٠٠١، وشخصين في القضية ٠٠٢/٠١، ورد الدعوى في القضية ٠٠٤/٠١. ويبين الجدول ٢ حالة القضايا الجارية.

الجدول ٢

حالة القضايا الجارية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩

رقم القضية	*المدعى عليهم*	*الحالة*	*المدة*	*الهدف المرحلي المقبل*
٠٠٢/٠٢	خيو سامفان نون تشيا	أصدرت الدائرة الابتدائية حكما خطيا كاملا في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٩ تدين فيه المتهمين بالتهم الموجهة إليهما	١١,٧ سنة	قرار دائرة المحكمة العليا إذا ما تم استئناف حكم الدائرة الابتدائية
٠٠٣	مياس موث	أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمرين منفصلين بالحفظ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	٩,٦ سنوات	قرار الدائرة التمهيدية بإحالة القضية قصد إجراء المحاكمة أو إنهاء الإجراءات القضائية
٠٠٤	ييم تيث	قدم المدعيان العامان المشاركان مذكرتيهما النهائيتين المنفصلتين في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨. وقدم الدفاع ردا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	٩,٦ سنوات	من المتوقع صدور أمر بالحفظ بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٩[أ]
٠٠٤/٠٢	آو آن	أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمرين منفصلين بالحفظ في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨	٩,٦ سنوات	قرار الدائرة التمهيدية بإحالة القضية قصد إجراء المحاكمة أو إنهاء الإجراءات القضائية

(أ) أصدر قاضيا التحقيق المشاركان أمرين منفصلين بالحفظ في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

ثانيا - الهدف والنطاق

٩ - كان الهدف من المراجعة هو تقييم ما إذا كانت عمليات العنصر الدولي للدوائر الاستئنائية تتسم بالفعالية والكفاءة في دعم إنجاز ولاية الدوائر الاستئنائية.

١٠ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية المراجعة خلال الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٩. وشملت المراجعة الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، وشملت المجالات الرئيسية التالية: (أ) إنجاز القضايا؛ (ب) استدامة التمويل وتدابير تحقيق الوفورات في التكاليف؛ (ج) الإدارة.

١١ - وشملت منهجية المراجعة ما يلي: (أ) إجراء مقابلات مع الموظفين الرئيسيين؛ (ب) استعراضات للوثائق ذات الصلة؛ (ج) استعراضات تحليلية للبيانات؛ (د) فحص لعينات من استقدام الموظفين، ومصروفات التشغيل العامة، والخدمات التعاقدية، وخدمات الاستشاريين والخبراء.

١٢ - وأُجريت المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

ثالثا - نتائج المراجعة

ألف - إنجاز القضايا

١ - يمكن تنفيذ تدابير إضافية للحد من حالات التأخير في إنجاز القضايا

١٣ - في عام ٢٠١٤، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٧/٦٨ باء، إلى الأمين العام أن يكفل قيام الدوائر الاستئنائية بإعداد استراتيجية مع خريطة طريق واضحة لإنجاز القضايا المتبقية. وكان مكتب

الشؤون الإدارية التابع للدوائر الاستثنائية بصدد إعداد خطط إنجاز فصلية بالتعاون مع الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين التي كانت تقدم توقعات للجداول الزمنية للقضايا. وللتعجيل بإنجاز القضايا، قام قاضي التحقيق المشارك الدولي بتقليص نطاق التحقيقات القضائية في القضايا ٠٠٣، و ٠٠٤ و ٢/٠٠٤ عملا بالتعديلات المعتمدة المدخلة على القواعد الداخلية للدوائر الاستثنائية، وقلصت الدائرة الابتدائية نطاق القضية ٠٠٢. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم مكتب الشؤون الإدارية مجموعة متنوعة من خيارات التوظيف، شملت الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والموظفين المعينين لفترات قصيرة لخدمة والموظفين اللغويين، من أجل كفالة توفير خدمات الترجمة التحريرية والنسخ في الوقت المناسب للدوائر القضائية والمكتبين القضائيين. وقد حدثت بعض حالات التأخير مقارنة بالجداول الزمنية المحددة في خطط الإنجاز الفصلية. فعلى سبيل المثال، في خطة الإنجاز للربع الأول، كان الموعد الأصلي المتوقع لإصدار حكم معلل تعليلا كاملا في القضية ٠٠٢/٠٢ هو الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وتم تنقيح ذلك التوقع ليصبح الربع الأخير من عام ٢٠١٨ في خطة الإنجاز للربع الثاني، وأصدِر الحكم في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩. وبالنسبة للقضية ٠٠٣، كان من المتوقع أن يصدر أمرا الحفظ خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨ وفقا لخطة إنجاز الربع الأول، ثم نُقح ذلك التوقع ليصبح الربع الأخير من عام ٢٠١٨ في خطة الإنجاز للربع الثاني. وأصدِر أمرا الحفظ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بلغة عمل كل قاض، وأصدرت الترجمات في شباط/فبراير ٢٠١٩.

١٤ - ووفقا لما ذكره مكتب الشؤون الإدارية التابع للدوائر الاستثنائية والدوائرُ القضائية والمكتبان القضائيان، يعزى العجز عن بلوغ الأهداف المرحلية الرئيسية المبينة في خطة الإنجاز إلى عدة عوامل، منها ما يلي:

(أ) الطابع الغامض للمحاكمات والعمليات القضائية الأخرى، وعوامل خارجية من قبيل مرض المتهمين وعدد الشهود والخبراء وتوافرهم، مما جعل من الصعب التنبؤ بدقة بعبء عمل الدوائر الاستثنائية؛

(ب) التحديات التمويلية، التي أسفرت عن إصدار عقود قصيرة الأجل للموظفين وأثرت على معنوياتهم وإنتاجيتهم؛

(ج) ارتفاع معدل دوران الموظفين، نظرا لأن الموظفين كانوا يبحثون عن وظائف أكثر استقرارا، ليس لأنهم كانوا يُمنحون عقودا قصيرة الأجل فحسب، بل أيضا بسبب الانخفاض في أنشطة الدوائر الاستثنائية مع اقتراب إنجاز القضايا المتبقية. وللتخفيف من معدل دوران الموظفين، استعان مكتب الشؤون الإدارية بفئات أخرى من الموظفين، بما في ذلك الخبراء الاستشاريون والموظفون المعينون لفترات قصيرة، لملء الشواغر البالغة الأهمية. غير أن فقدان الموظفين والخبراء الاستشاريين ذوي الذاكرة المؤسسية أثر على سير القضايا؛

(د) الحاجة خلال فترة صياغة الأحكام إلى استعراض وتنقيح عدد كبير من الوثائق التي تم نسخها في وقت سابق، مما أدى إلى تأخير إنجاز الأحكام القضائية.

١٥ - وأبلغ أعضاء الدوائر الاستثنائية أيضا مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه في وقت صياغتهم، كانت خطط الإنجاز تتضمن التوقعات الأكثر دقة الممكنة فيما يتعلق بالقضايا المتبقية، وأن عددا من العوامل غير المعروفة، بما في ذلك التطورات المستقبلية في الإجراءات القضائية، قد تؤثر على التوقعات.

ومع ذلك، ستتواصل آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر في المستقبل مع الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين للحصول على اقتراحاتها بشأن الآليات أو الإجراءات المناسبة للحد من حالات التأخير في إنجاز القضايا. ولذلك، لم يُصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصية بهذا الشأن.

٢ - ثمة حاجة إلى كفالة تقديم الاحتياجات من الترجمة التحريرية على نحو استباقي إلى وحدة الترجمة الشفوية والتحريرية لضمان تحسين التخطيط فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد والقيام بتوقع أفضل للجداول الزمنية لبلوغ الأهداف المرحلية الرئيسية

١٦ - كان من الضروري نشر الوثائق القانونية مثل القرارات والأحكام الصادرة عن الدوائر الاستثنائية باللغتين الإنكليزية والفرنسية ولغة الخمير. وفي حين أن استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمواعيد النهائية للترجمة التحريرية لم يبين حدوث تأخيرات لا موجب لها في الترجمات بالإنكليزية ولغة الخمير، لم يقم المكتبان القضائيان دائما وبشكل استباقي بإبلاغ وحدة الترجمة الشفوية والتحريرية باحتياجاتهما المتعلقة بالترجمة. فعلى سبيل المثال، قامت الوحدة بعدة محاولات للحصول على توقعات للجداول الزمنية لأعمال الترجمة التحريرية من أجل التخطيط بشكل أفضل لتقديم الخدمة. وفي رد الدائرة الابتدائية على أحد هذه الطلبات في أيار/مايو ٢٠١٨، ذُكر أن الاحتياجات من الترجمة لا يمكن أن يتوقع بها مسبقا وبفترة طويلة، وأنه لن يتسنى سوى تقديم أهداف مقدرة تكون قابلة للتغيير. ويعزى ذلك إلى أن قرارات الدائرة الابتدائية تخضع لدورات مراجعة لا يمكن التنبؤ بها. وفي حين يعترف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بهذا الإكراه، ينبغي تقديم أهداف مقدرة للاحتياجات من الترجمة إلى الوحدة بشكل استباقي لضمان تحسين التخطيط المتعلق بالاحتياجات من الموارد.

١٧ - وفي حالة أخرى، أشارت الدائرة الابتدائية في الأول في خطة الإنجاز للربع الثاني من عام ٢٠١٨ إلى أن ترجمتي الحكم في القضية ٠٢/٠٠٢ باللغة الإنكليزية ولغة الخمير فقط ستصدران بحلول نهاية الربع الأخير من عام ٢٠١٨، وتأتي بعدهما الترجمة الفرنسية. ومع ذلك، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أشارت الدائرة الابتدائية إلى أنها تطلب إنجاز الترجمة الفرنسية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأشارت وحدة الترجمة الشفوية والتحريرية في ردها إلى أنه بينما كان من المأمول أن يتم الانتهاء من الترجمة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فإن ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ هو تاريخ إنجاز أكثر واقعية، وذلك بالنظر إلى عبء العمل. وعلى الرغم من أن الوحدة نجحت في تسليم ترجمتي الحكم إلى الدائرة الابتدائية باللغة الإنجليزية ولغة الخمير في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وباللغة الفرنسية في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، فقد اضطرت إلى بذل جهود استثنائية لاحترام الموعدين النهائيين، بما في ذلك استخدام خبراء استشاريين والاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالترجمة. وبالنظر إلى أن للمكتبين القضائيين السلطة التقديرية لإصدار أوامر الحفظ أو القرارات باللغة التي يختارانها، قد تختلف الاحتياجات من الترجمة عن التوقعات الأصلية. ولذلك، ينبغي أن يكفل المكتبان القضائيان إبلاغ الوحدة بالاحتياجات المنقحة من الترجمة على وجه السرعة.

التوصية ١

ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تقوم، من خلال مكتب الشؤون الإدارية التابع للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، بالتواصل مع الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين لضمان القيام على النحو الواجب بالإبلاغ بالاحتياجات المنقحة من الترجمة ومراعاتها عند توقع الجداول الزمنية لإنجاز القضايا المتبقية.

وقبلت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر التوصية ١. وتظل التوصية ١ مفتوحة إلى حين استلام أدلة على الإجراءات المتخذة للإبلاغ بشكل استباقي بالاحتياجات من الترجمة من أجل تحسين التخطيط فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد وتوقع الجداول الزمنية.

باء – استدامة التمويل

١ – يمكن تحديث الاستراتيجية الرامية إلى ضمان استدامة تمويل الدوائر الاستثنائية

١٨ – إذ لاحظت الجمعية العامة بقلق الوضع النقدي السيء للدوائر الاستثنائية ووضعها المالي الصعب، طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٦٨/٢٤٧ باء، أن يكثف جهوده الرامية إلى الحصول على تبرعات إضافية من أجل تمويل أنشطة الدوائر الاستثنائية. وفي عام ٢٠١٦، قام الخبير الخاص، بالتعاون مع مجموعة المانحين الرئيسيين، بوضع استراتيجية لجمع الأموال شملت عقد مناسبات لموافاة مجموعة الدول المهتمة بمعلومات محدثة عن عمل الدوائر الاستثنائية وتبيين الأسباب التي تجعل هذا العمل يستحق الدعم المالي المتواصل للدول الأعضاء. وشملت استراتيجية جمع الأموال أيضا إجراء مناقشات بين الخبير الخاص والمانحين بشأن الجدولة الزمنية للتبرعات المعلنة وإمكانية تجميع المدفوعات لضمان أن يكون العنصر الدولي قادرا على الوفاء بالتزاماته الشهرية المتعلقة بمرتبات الموظفين ونفقاتهم. بيد أنه تم وقف الاستعانة بخدمات الخبير الخاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأوضحت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن الأمين العام واصل، منذ ذلك الحين وبالتنسيق مع مجموعة المانحين الرئيسيين واللجنة التوجيهية، اتباع استراتيجية جمع الأموال دون الاستعانة بالخبير الخاص. فعلى سبيل المثال، نُظِّمت مناسبة للتوعية في أيار/مايو ٢٠١٩، وظلت تُعقد اجتماعات منتظمة بين مكاتب الأمانة العامة ذات الصلة ومجموعة المانحين الرئيسيين وتم الحفاظ على تواصل منتظم مع حكومة كمبوديا. وأضافت الإدارة أنه على الرغم من أن استراتيجية جمع الأموال تظل صالحة لأن الظروف والأنشطة المالية لم تتغير بشكل كبير منذ عام ٢٠١٦، ستقوم بتحديث الوثيقة لتعكس إلغاء وظيفة الخبير الخاص. وعلى أساس هذا الضمان، لم يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أي توصية بشأن هذه المسألة.

٢ – يمكن تحديد المزيد من فرص تحقيق الوفورات في التكاليف

١٩ – من أجل مواجهة تحديات التمويل، وضعت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير تدابير لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة التشغيلية. فعلى سبيل المثال، تم تجميد التوظيف بالنسبة للوظائف التي لا يتعين ملؤها فورا، مثل الوظائف المتعلقة بأمن المحاكم وبالشهود والخبراء،

حيث لم تكن توجد محاكمات جارية وكانت القضـــايا التي لم يبت فيها بعد في مراحل أخرى من العملية القضـــائية. ولم تخضـــع أي من الوظائف البالغة الأهمية، مثل الوظائف في الدوائر القضـــائية والمكتبين القضائيين، لتجميد التوظيف. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم تحويل ٢٩ وظيفة كان يشغلها في الســـابق موظفون دوليون وشـــغلها موظفون معينون محلياً لديهم المهارات المطلوبة، مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها ٢,٢ مليون دولار.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، لم تشتر آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أي مركبات خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير. وبما أن المركبات التي تم اقتناؤها في عام ٢٠٠٥ قد تجاوزت عمرها الإنتاجي بالفعل، ســـعى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى تحديد ما إذا كانت تكاليف الصـــيانة ذات الصـــلة بها معقولة. وعموما، انخفضـــت هذه التكاليف من ٣٠٩ ١٦ دولارات بالنســـبة للمركبات الـــ ٢٤ التي كانت تحوزها الآلية في عام ٢٠١٧ إلى ٥٨٧ ١٣ دولارا بالنســـبة لـــ ٢٠ مركبة في عام ٢٠١٨. وبالنظر إلى انخفاض نشـاط الدوائر الاسـتثنائية، يمكن تحقيق المزيد من الوفورات في التكاليف عن طريق تخفيض حجم أســـطول المركبات لكي يتواءم مع احتياجات الدوائر الاستثنائية. وأشارت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر إلى أنها ستقيم حجم وتكوين أسطولها وستحدد ما إذا كانا يتناسبان مع احتياجاتها التشغيلية.

جيم - الدعم الإداري

١ - الافتقار إلى الوضـــوح في أدوار ومســـؤوليات المكاتب التي تدعم الدوائر الاســـتثنائية يمكن أن يشكل خطرا

٢١ - تدار آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر وفق ترتيب ثلاثي بين مكتب المراقب المالي ومكتب الشـــؤون القانونية، وإدارة الشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية. ولم توثق حتى الآن توثيقا رسميا الأدوار والمســـؤوليات المحددة للأطراف الرئيســـية الثلاثة. وفي الممارســـة العملية، يقدم المراقب المالي التوجيه الاستراتيجي بشأن قرارات الإدارة المالية العالية المخاطر، وتقدم إدارة الشـــؤون الاقتصـــادية والاجتماعية الدعم الإداري والتنظيمي، فيما يقدم مكتب الشـــؤون القانونية الدعم بشـــأن المســـائل القانونية والإدارية وهو جهة الاتصـــال للأمين العام فيما يختص بتعيين القضـــاة الدوليين والمدعي العام المشـارك. وتلقت آلية المسـاعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أيضا الدعم من الخبير الخاص إلى أن تم وقف تمويل وظيفته. ولمنسق آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر تفويض للسـلطة فيما يخص المالية، وإدارة الموارد البشـرية، ومعاملات الشراء.

٢٢ - وعلى الرغم من وجود هذا الاتفاق الضـمني بشـأن تقسـيم المسـؤوليات فيما بين المكاتب منذ إنشـــاء آلية المســـاعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، قد لا تكون الترتيبات الحالية مستدامة وفعالة في ضمان المساءلة، ولا سيما خلال هذه الفترة من الإصلاح في الأمانة العامة. على سبيل المثال:

(أ) قبلت إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية مسـؤولية إدارة الصـندوق الاسـتئماني لآلية المســـاعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر للســـنوات الثلاث التي تم تلقي الأموال في الأول من أجلها، من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. وواصلت الإدارة إدارة آلية المساعدة المقدمة

من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر بعد عام ٢٠٠٨، وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، اتصلت بوكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون الإدارية سابقا، التي أصبحت الآن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، للتعبير عن الرأي الذي مفاده بأن الطابع الفني والهيكل الإداري للصندوق الاستئماني يتجاوزان نطاق مشاريع التعاون التقني التي كانت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مزودة بالموارد اللازمة ومكلفة بتنفيذها، وأن إدارة آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر ينبغي إذن أن تندرج ضمن ولاية ومجال اختصاص إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. ولم تتلق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ردا حتى الآن.

(ب) إضافة إلى جمع الأموال للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية، كان الخبير الخاص مسؤولا عن الحفاظ على الحوار مع حكومة كمبوديا بشأن المسائل ذات الأهمية العالية والحساسة والتواصل مع الأطراف المهتمة لإطلاعهم على المسائل المستجدة. وبإلغاء وظيفة الخبير الخاص، كان من غير الواضح من هي الجهة التي أسنِدت إليها مسؤولية أداء تلك المهام.

٢٣ - وللتخفيف من الخطر الناجم عن عدم الوضوح في إسناد الأدوار والمسؤوليات، اقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تقوم إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتوثيق توزيع المهام فيما يتعلق بإدارة العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية. إلا أن إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال رأت أن اعتماد بروتوكول لإضفاء الطابع الرسمي على توزيع المهام قد يكون غير ضروري في المرحلة الحالية من عمليات الدوائر الاستثنائية وقد يكون ضارًا بالمنهجية الحالية لقرارات الإدارة المنسقة لأن القضايا التي تتم معالجتها في نيويورك، غير المسائل الإدارية، لها عناصر متداخلة وتعني بطبيعة الحال جميع المكاتب الثلاثة.

٢ - أعيد تنظيم الاحتياجات من الموظفين في العنصر الدولي للتعامل مع عبء العمل المتغير

٢٤ - عموما، كان هناك معدل مرتفع لدوران الموظفين الدوليين لأنهم سعوا إلى إيجاد وظائف أكثر استقرارا في ضوء انخفاض أنشطة الدوائر الاستثنائية مع اقتراب إنجاز القضايا المتبقية. ولضمان ألا يؤثر دوران الموظفين على الأنشطة القضائية، قامت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر بملء جميع الوظائف البالغة الأهمية، بما في ذلك من خلال الاستعانة بموظفين معينين لفترات قصيرة ومتعاقدين وخبراء استشاريين. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، أنجزت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر تسع عمليات معيارية لاستقدام الموظفين في مدة متوسطها ١٠١ يوم، مقابل هدف ١٢٠ يوما، وعملية استقدام واحدة باستخدام قائمة المرشحين المقبولين في غضون ٤٦ يوما. وبالإضافة إلى ذلك، تم ملء تسع وظائف مؤقتة شاغرة في مدة متوسطها ٥٤ يوما. ووضعت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أيضا عقودا لفرادى الخبراء الاستشاريين وفقا للأحكام الواردة في التعليمات الإدارية ذات الصلة والمبادئ التوجيهية الأخرى، مثل سلطة منح التمديدات للخبراء الاستشاريين في الدفاع ودعم الضحايا لما يتجاوز مدة ٢٤ شهرا.

٢٥ - وشملت التدابير الابتكارية الأخرى للتعامل مع انخفاض ملاك الموظفين السماح للخبراء الاستشاريين والمتعاقدين بالعمل عن بعد. وقد أتاح ذلك لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر التعامل مع طائفة عريضة من المتعاقدين، بعضهم تعذرت عليهم

الإقامة في كمبوديا. وبالإضافة إلى ذلك، كان قاض من قضاة الدائرة الابتدائية – قبل الاضطلاع بمهمة في بلد آخر بعد إكمال المحاكمة المتعلقة بالقضية ٠٠٢ – يعملُ عن بعد ولا يتقاضى أجرا إلا عن ساعات عمله. والعمل عن بعد هو ممارسة استُخدمت بنجاح في محاكم أخرى. وعلاوة على ذلك، سيُرفع تجميد التوظيف في وظائف معينة إذا ما تقرر إجراء المحاكمة في أي من القضايا المفتوحة. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر قد وضعت تدابير مناسبة للتخفيف من حدة الآثار السلبية المحتملة لتناقص عدد الموظفين من أجل التعامل مع عبء العمل المتغير.

٣ – الضوابط المفروضة على مصروفات التشغيل العامة كانت ملائمة

٢٦ – تبين من الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعينة من المعاملات المتعلقة بمصروفات التشغيل العامة، والخدمات التعاقدية، والأثاث والمعدات التي تمت في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وقدرت قيمتها بـ ١٫٨ مليون دولار أن النفقات صحيحة وأن المدفوعات مدعومة بالفواتير وطلبات الدفع. وبالإضافة إلى ذلك، استعرض قسم الميزانية والشؤون المالية بشكل صحيح جميع الفواتير الأصلية المعتمدة، وتحقق من أسماء البائعين والكمية المشتراة ومبالغ الفواتير مقارنة بالمبالغ الملتزم بها. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الضوابط المفروضة على مصروفات التشغيل العامة ملائمة.

٤ – هناك حاجة إلى رصد الامتثال لشرط أن يكون محامو الدفاع أعضاء في نقابات محامي بلدانهم الأصلية

٢٧ – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت نقابة المحامين في كمبوديا أمرا توجيهاً يطالب جميع المحامين الأجانب الممارسين في الدوائر الاستثنائية بتزويد نقابة المحامين بوثيقة تثبت صحة تسجيلهم في نقابة المحامين في بلدهم الأصلي قبل ١٥ يومًا على الأقل من انقضاء مدة تسجيلهم. وكان من شأن عدم الامتثال لهذا الشرط أن يؤدي إلى إلغاء نقابة المحامين للتسجيل وعدم الأهلية لمواصلة العمل في الدوائر الاستثنائية. بيد أن قسم دعم الدفاع التابع للدوائر الاستثنائية لم ينشئ آلية لرصد الامتثال لهذا الإجراء. وعلاوة على ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ألغت نقابة المحامين تسجيل محام أجنبي بعد أن تبين لها أن المحامي لم يكن عضوا في نقابة المحامين في بلده الأصلي. ولم تكن الدوائر الاستثنائية تعلم أن عضوية المحامي قد انتهت في عام ٢٠١٦. وهناك سبعة محامين أجانب يعملون في أفرقة الدفاع بالدوائر الاستثنائية، وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، كانت شهاداتهم صحيحة. بيد أن الرصد غير الكافي للامتثال لشروط الأهلية التي وضعتها نقابة المحامين قد يؤثر على الكفاءة التشغيلية في إنجاز القضايا.

التوصية ٢

ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تنشئ آليات لرصد استمرار أهلية المحامين الأجانب للعمل كأعضاء في أفرقة الدفاع بالدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا.

وقبلت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر التوصية ٢. وتظل التوصية ٢ مفتوحة إلى حين تلقي أدلة على رصد استمرار أهلية المحامين الأجانب العاملين في أفرقة دفاع الدوائر الاستثنائية.

٥ - هناك حاجة إلى استعراض وتنقيح مذكرة التفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٨ - لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مذكرة تفاهم سارية تحدد الدعم الإداري الذي يتعين على اللجنة تقديمه، وكذلك مسؤولياتهما وأوجه مساءلتهما. وبموجب مذكرة التفاهم، تقدم اللجنة خدمات إدارة الموارد البشرية والخدمات المالية والخدمات الإدارية العامة وتسدد آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر للجنة مبلغا مقطوعا ثابتا ومبلغا إضافيا قدره ١ ١٣٠ دولارا عن كل عملية استقدام.

٢٩ - ووفقا لمذكرة التفاهم، شملت الأدوار الرئيسية للجنة في إدارة الموظفين الوطنيين والدوليين وموظفي الأمم المتحدة إدارة العقود وإدارة الاستحقاقات والإجراءات المتعلقة باستحقاقات الموظفين من قبيل إجازة زيارة الوطن ومنحة التعليم. ومع انخفاض النشاط القضائي نظرا لإشراف إجراءات الدعاوى على الانتهاء، انخفض عدد كل من الموظفين الدوليين والوطنيين من ١٣٩ موظفا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧ إلى ١٢١ موظفا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ثم بعد ذلك إلى ٩٠ موظفا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الانخفاض في العدد الإجمالي للموظفين ينبغي أن يؤدي إلى انخفاض في حجم مهام إدارة شؤون الموظفين التي تؤديها اللجنة، وكذلك إلى انخفاض مطابق في المبلغ المقطوع الثابت. بيد أن المبلغ المقطوع زاد من ٥٠٠ ٢٦٤ دولار في عام ٢٠١٨ إلى ٥٠٠ ٣٨٤ دولار في عام ٢٠١٩، وهو ما يمثل تكلفة وظيفتين وثلاث وظائف من الرتبة المحلية لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي، وجزءا من تكاليف الخدمات المقدمة من الموظفين الفنيين. ولم يطرأ تغيير على السداد الإضافي لمبلغ ١ ١٣٠ دولارا عن كل عملية استقدام.

٣٠- وكان مطلوبا من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدء وإدارة عملية استقدام الموظفين الدوليين والوطنيين لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر. وكانت المسؤولية الوحيدة الموكلة إلى الآلية في مذكرة التفاهم هي تزويد اللجنة بجدول ملاك الموظفين وما يتصل به من توصيفات الوظائف. غير أن الآلية كانت تضطلع بمعظم مهام استقدام الموظفين، بما في ذلك ما يلي: (أ) استحداث إعلانات الوظائف الشاغرة/إعلانات الوظائف المؤقتة الشاغرة في نظام إنسبيرا؛ (ب) وضع الجدول الزمني للمقابلات وتنظيمها وإجرائها؛ (ج) تجميع تقارير التقييم عقب المقابلات؛ (د) تنظيم السفر للموظفين الدوليين المعينين. وكانت اللجنة لا تقوم سوى بالفرز المسبق للمرشحين، واستعراض قائمة المرشحين الذين اختارتهم الآلية، وإصدار كتاب عرض التعيين. ولذلك من الضروري توضيح المهام التي سيضطلع بها كل طرف في مذكرة التفاهم، وتحديد ما إذا كان المبلغ المقطوع ورسم ١ ١٣٠ دولارا المدفوع للجنة عن كل عملية استقدام يظلان مبررين.

التوصية ٣

ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تقوم بما يلي: (أ) استعراض وتحديد ما إذا كانت اللجنة تقدم جميع الخدمات المطلوبة وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين؛ (ب) تحديد ما إذا كان سداد المبالغ للجنة متناسبا مع الخدمات التي يتم تلقيها، والقيام، عند الاقتضاء، بإعادة التفاوض بشأن الرسوم المحددة في مذكرة التفاهم.

وقبلت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر التوصية ٣. وتظل التوصية ٣ مفتوحة إلى حين تلقي أدلة على استعراض مذكرة التفاهم الموقعة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإعادة التفاوض بشأنها.

٦ - يجب على آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تقوم بالمتابعة فيما يتعلق بالوفاء بشرط إكمال جميع الموظفين للتدريب الإلزامي واستكمالهم لتقييمات الأداء في الوقت المناسب

٣١ - كان موظفو آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر مطالبين بالامتثال لجميع الأنظمة والقواعد المعمول بها في الأمم المتحدة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بإكمال جميع برامج التعلم الإلزامية في غضون ستة أشهر من الانضمام إلى المنظمة (ST/SGB/2018/4) وإكمال تقييمات أداء الموظفين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه من كل سنة (ST/AI/2010/5). وحتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، ومن أصل ٧١ موظفا كانوا مطالبين بإكمال التدريب الإلزامي، لم يكمل ١١ موظفا جميع الدورات التدريبية الإلزامية التسع، ولم يكمل خمسة موظفين من الموظفين الـ ١١ أي دورة من الدورات. وبالنسبة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، أنجزت تقييمات الأداء بالنسبة لـ ٩٨ في المائة من الموظفين، في حين أن النسبة المسجلة فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ كانت هي ٨٣ في المائة. وعلى الرغم من أن إدارة آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر كانت تقوم بمتابعة تلبية شرط إكمال التدريب الإلزامي وتقييمات الأداء، لم يكن المشرفون ورؤساء المكاتب يكفلون الامتثال.

٣٢ - وقامت الدوائر الاستئنافية بعدة مبادرات ترمي إلى إدماج المنظور الجنساني في برنامج عملها. وشملت هذه المبادرات أنشطة نظمها قسم دعم الضحايا، مثل برامج إذاعية عن العنف الجنساني خلال حكم الخمير الحمر؛ وحملات نشاط لمحاربة العنف الجنساني في المناطق بمشاركة أطراف مدنية؛ والتدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين لفائدة المحامين الممارسين؛ والتدريب على رصد وتقييم المشاريع المراعيين للاعتبارات الجنسانية لفائدة الموظفين العاملين في مجال تصميم المشاريع وتنفيذها من أجل المنظمات المحلية والدولية.

٣٣ - غير أنه من بين الموظفين الثلاثين المعينين دوليا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، لم تكن هناك سوى عشر نساء (مثلن نسبة ٣٣ في المائة). وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، عينت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر جهة تنسيق للنساء لإسداء المشورة إلى الإدارة بشأن إدماج المنظور الجنساني في مكان العمل وتحسين تكافؤ الجنسين فيه. واستنادا إلى ما ذكرته آلية المساعدة

المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، كان من الصعب اجتذاب مقدمي طلبات لأنها كانت في مرحلة تقليص عملياتها. وبالنظر إلى هذا التوضيح، لا يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أي توصية، لكنه سيشجع آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر على النظر في تحسين أهدافها المتعلقة بتكافؤ الجنسين أثناء أي إجراءات استقدام في المستقبل.

التوصية ٤

ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تكفل متابعة المشرفين ورؤساء المكاتب لتنفيذ شرط إكمال جميع الموظفين للتدريب الإلزامي وتقييمات الأداء بحلول التاريخ المستهدف لكل منها.

وقبلت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر التوصية ٤. وتظل التوصية ٤ مفتوحة إلى حين تلقي أدلة على حدوث تحسن في إكمال التدريب الإلزامي وتقييمات الأداء.

(توقيع) هايدي **ميندوزا**
وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية
آب/أغسطس ٢٠١٩

المرفق

التعليقات الواردة من الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، المراقب المالي بشأن مشروع تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة عمليات العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

١ - أشير إلى مذكرتكم المؤرخة ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩ التي أرفقت بها نسخة من مشروع التقرير عن مراجعة عمليات العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا.

٢ - ويسرني أن أعيد إليكم الضميمة مستكملة على النحو الواجب مع رد موحد للإدارة صادر عن جميع المكاتب المشاركة في تقديم مساعدة الأمم المتحدة إلى الدوائر الاستثنائية. ونحن نعتزم تنفيذ التوصيات على وجه السرعة، على النحو المبين في الضميمة. وسنوافي مكتبكم بالمعلومات عن سير تنفيذ هذه التوصيات.

٣ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى فريق المراجعة على تحليله والجهود التي بذلها لكفالة القيام بعملية تشاورية مع المكاتب المعنية. وأعرب أيضا عن تقديري للإحاطة الإعلامية المفصلة المقدمة خلال المؤتمر الختامي، وكذلك موافقتكم على أن تأخذوا في الاعتبار مختلف التعليقات التي أبدتها المكاتب المعنية بكفالة تقديم المساعدة الدولية إلى الدوائر الاستثنائية، وفقا للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة الملكية لكمبوديا.

٤ - وأشكركم، بالنيابة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الشؤون القانونية، وآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على استعراضكم لردودنا ونظركم الإيجابي فيها.

الضميمة

رد الإدارة على توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

التوصية	بالغة الأهمية/ هامة[أ]	قُبلت؟	تعليقات العملاء
التوصية ١ ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تقوم، من خلال مكتب الشؤون الإدارية التابع للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، بالتواصل مع الدوائر القضائية والمكتبين القضائيين لضمان القيام على النحو الواجب بالإبلاغ بالاحتياجات المنقحة من الترجمة ومراعاتها عند توقع الجداول الزمنية لإنجاز القضايا المتبقية	هامة	نعم	الشخص المسؤول عن تنفيذ التوصية هو منسق آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، ويتوقع تنفيذها بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٩
التوصية ٢ ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تنشئ آليات لرصد استمرار أهلية المحامين الأجانب للعمل كأعضاء في أفرقة الدفاع بالدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا	هامة	نعم	الشخص المسؤول عن تنفيذ التوصية هو منسق آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، ويتوقع تنفيذها بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٩
التوصية ٣ ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تقوم بما يلي: (أ) استعراض وتحديد ما إذا كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقدم جميع الخدمات المطلوبة وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين؛ (ب) تحديد ما إذا كان سداد المبالغ للجنة متناسبا مع الخدمات التي يتم تلقيها، والقيام، عند الاقتضاء، بإعادة التفاوض بشأن الرسوم المحددة في مذكرة التفاهم	هامة	نعم	الشخص المسؤول عن تنفيذ التوصية هو منسق آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، ويتوقع تنفيذها بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ (تاريخ انتهاء صلاحية مذكرة التفاهم الحالية مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)
التوصية ٤ ينبغي لآلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر أن تكفل متابعة المشرفين ورؤساء المكاتب لتنفيذ شرط إكمال جميع الموظفين للتدريب الإلزامي وتقييمات الأداء بحلول التاريخ المستهدف لكل منها	هامة	نعم	الشخص المسؤول عن تنفيذ التوصية هو منسق آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر، ويتوقع تنفيذها بحلول الربع الثالث من عام ٢٠١٩

(أ) تتناول التوصيات البالغة الأهمية أوجه القصور الكبيرة و/أو المتفشية في الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة، إلى حد يتعذر معه توفير ضمانات معقولة بشأن تحقيق أهداف المراقبة و/أو العمل قيد الاستعراض. وتتناول التوصيات الهامة أوجه القصور الهامة (لكنها ليست بالغة الأهمية أو متفشية) في الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة، إلى حد يحتمل معه عدم الحصول على ضمانات معقولة بشأن تحقيق أهداف المراقبة و/أو العمل قيد الاستعراض.